

التسيير الذاتي في يوغسلافيا استطلاع اولي وملاحظات

د. يوسف الجباعي (*)

الفعلي للتجربة اليوغسلافية؟ هذه الأسئلة العامة يمكن أن تشكل بداية استكشافية نأمل أن تكمل بالنجاح.

أولاً - لماذا البحث في التسيير الذاتي؟

نبادر إلى القول فوراً أن بحثنا وإن ارتضى الصفة الأكاديمية شكلاً إلا أنه لا يعبر عن هم أكاديمي فاعل وجامع . ولا يخفض هذا القول شيئاً من قيمة أعمالنا ومراكزنا الجامعية، ولا من أهمية الموضوع واللقاء . ربما يكون بعضنا قد نحنا نحو الاختصاص في جانب من الموضوع وهو راغب في مزيد من التحقيق والتدقيق في التفاصيل، إلا أن معظمنا - على ما أعتقد - مقل على التجارب في ديارنا وديار الآخرين من باب الاستطلاع، حتى إذا ما أمسك بناصية حقل من حقول البحث، أو قضية من قضايا استمد العزم للممارسة النقدية جلاء للغامض، وإسهاماً في توليد الجديد، وشهادة للحق، وإبراء للذمة . أما الاستفادة من النتائج، ومما قيل حول التجارب ومنطلقاتها فذلك شأن القادة، والحركات السياسية والاجتماعية،

جرت العادة، في دراسة تطور الظواهر الاجتماعية، أن يحدد الباحث نقطة ارتكاز يعتبرها البداية والأصل ثم ينطلق منها إلى الحالة الراهنة . وهكذا يصبح الحاضر الامتداد الاخير للماضي . لماذا لا نأخذ الخط المعاكس، وننطلق من الحاضر وقضاياها، وما تنطوي عليه هذه القضايا من أليات التبرير والمشروعية، وما تؤديه من «وظائف» ضمن شروط بنوية محددة؟ سنحاول في استطلاعنا السريع هذا أن نسلك هذا الخط على الرغم من افتقارنا إلى معطيات كافية ودقيقة عن المجتمع اليوغسلافي المعاصر وخصوصياته التاريخية . تفضيلنا اذن هو الإنطلاق من الراهن، والحديثي، والظاهر، ومحاولة استنطاقه والوقوف على حقيقته، وكامل أبعاده، وحركة نموه قدر المستطاع .

لماذا البحث في التسيير الذاتي الآن؟ ماذا في يوغسلافيا اليوم؟ ما هي أهم ملامح التجربة اليوغسلافية في مجال التسيير الاجتماعي؟ ما هي امكانات وحدود البناء الاشتراكي على الطريقة اليوغسلافية؟ وأخيراً متى يجوز لنا أن نمارس التقويم

(*) معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية.

والمتطلعين إلى ما ينبغي أن تكون عليه الأحوال والأجيال. وهذا لا يعني إطلاقاً أن يدير «الأستاذ المثقف» ظهره لتوجهات الأفعال، ومآل التجارب خصوصاً النهضوية، والمشاركة في «صنع التاريخ». أما عن تقويم التجارب ودورنا فيه فله في نهاية هذه العجالة كلام آخر.

ثانياً - ماذا في يوغسلافيا اليوم؟

عند كتابة هذه الأسطر كانت وكالة الأنباء اليوغسلافية «تاينوغ» تتحدث عن اضطرابات وتظاهرات وجرحى في بعض أنحاء البلاد، تعود أسبابها إلى وجود تعارض بين آلاف من العمال والطلاب من جهة والمسؤولين الحكوميين والحزبيين من جهة أخرى حول أمور تتعلق بالحكم المحلي والإجراءات الاقتصادية⁽¹⁾. هل هي أحداث محلية عابرة؟ أم هي الموجة الواسعة النطاق التي بدأت تنتشر مع خطوات التجدد السوفياتي؟ أم هي المؤشرات على أزمة تطل برأسها بين الحين وتطول البنى العامة وحركة النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؟ سنحاول تبين حقيقة الأمر، ونعود بضع سنوات إلى الوراء، إلى حزيران 1982 حيث انعقد في بلغراد المؤتمر الثاني عشر لرابطة الشيوعيين اليوغسلافيين، وكان المناسبة للتعبير عن الأزمة وما يرافقها من ارتباك وخوف خصوصاً بعد موت الأب المارিশال تيتو. صحيح أن يوغسلافيا في تلك الأيام لم تبد بناء هشاً ومصطنعاً وأيلاً إلى سقوط، إلا أنها بفعل الأزمة العالمية والتناقضات الداخلية كانت في معاناة اقتصادية واجتماعية وربما معنوية؛ ولذلك دواع ومبررات.

في جريدة «لوموند دبلوماسيك» الفرنسية، عدد آب 1982، يطلعن «جان ماري شوفييه» على شيء من هذه الدواعي والمبررات من خلال ما كتبه عن «يوغسلافيا

بمواجهة الأزمة». وفيما يلي تلخيص سريع لما أوردته من عناصر دالة على تفاقم الأزمة واقترب الخطر. ومن امكانيات لمواجهة الموقف واجترح الحلول:

1 - لقد تمكنت يوغسلافيا من التقدم بفضل نظامها الاشتراكي القائم على التسيير الذاتي. ويكفي أن نشير إلى أنها حققت ما بين 1947 و 1978 أعلى نسبة نمو في العالم (9,2 %). ولكن مع بداية الثمانينات اختلفت الصورة:

- في عام 1981 ارتفعت نسبة التضخم إلى 40 % .
- فاقت الديون الخارجية الـ 19 مليار دولار أي ما يعادل ثلث الناتج الاجتماعي. تفاوتات شديدة برزت، وأخذت تهدد التوافق العام الذي سهّل عملية التقدم خلال خمس وثلاثين عاماً. الأزمة العالمية والتوترات الداخلية بدأت تفعل فعلها. وبدت يوغسلافيا غير قادرة على مواجهة ما يترتب على التبعية للخارج من أعباء اضافية فيما يخص المواد الأولية، والتجهيزات، وغير ذلك من السلع الصناعية. ففي حين شكلت هذه الأعباء عام 1966 نسبة 14,8 % من الإنتاج الداخلي قفزت عام 1980 إلى 39 % . وإذا أخذنا الطاقة على سبيل المثال نلاحظ أن النسبة كانت 17 % عام 1965 ثم تطورت إلى 42 % عام 1979. لقد اتخذت اجراءات صارمة لتقليص الاستيراد وأسفرت بالفعل عن نتائج باهرة فيما يتعلق بتقليص العجز التجاري (خلال سنتين فقط انخفض العجز من 3,8 مليار دولار إلى 750 مليون دولار) إلا أن النتائج المحزنة في مجال الحد من التوظيفات لم تكن مرضية. فهذه زادت بنسبة 10 % سنوياً بين 1970 و 1980 بينما لم يزد الناتج الاجتماعي إلا بنسبة 7 % . وهذا ما يعتبره بعض الاقتصاديين اليوغسلافيين سبباً رئيساً للتضخم يلزمه سبب آخر هو زيادة الكتلة النقدية.

لقد أدت السياسة المتبعة لتركيز الوضع الاقتصادي

إلى إيقاف الارتفاع في المداخليل ولكن دون أن تؤدي إلى لجم الأسعار. ونتيجة لذلك انخفض الأجر الحقيقي بنسبة 8 % خلال سنتين متتاليتين. أما إيقاف الاستيراد فقد أدى إلى كبح عملية النمو وخفض معدله إلى 3 % عام 1980 و 1981 بعد أن بلغ في السابق 7 % . وأثر هذا على سياسة الاستخدام، وحد من الوظائف، وتفاقت مشكلة البطالة خصوصاً بين الشباب وحملة الشهادات إلى درجة عالية الخطورة. عدا ذلك هناك أزمة سكن: فعلى الرغم من إنشاء 141 ألف مسكن سنوياً فإن العرض هو دون مستوى الطلب. وبإحصاء عدد المحتاجين إلى مساكن عام 1978 تبين أن هذا العدد يصل إلى 250 ألف عامل. وليس أمام هؤلاء من حل سوى دفع بدلات إيجار عالية جداً. وهناك الفروقات على مستوى الدخل التي أدت إلى نشوء فئات من الهامشين الساخطين. وقد دفع هذا الوضع مسؤولي النقابات إلى إطلاق صيحات التحذير في نيسان 1982 من تفاقم الفروقات الاجتماعية وما يؤدي إليه الانخفاض المتواصل لمستوى العيشة من مشاعر السخط لدى العمال، ومن خلق أوضاع متأزمة وصراعية في مشروعات العمل.

2- ليس الوضع الاقتصادي وحده هو مصدر السخط والتوتر، هناك أيضاً الاختلافات القومية. وهذه لا تعود فقط إلى ترسبات الماضي بل إن تأججها مرتبط بالاهتمامات والمصالح «الحديثة» الناتجة عن التطور والإثراء. تجدر الإشارة إلى أن بداية السبعينات شهدت تحرك التكنوقراطيين والليبراليين في جمهورية «كرواسيا» الغنية باسم التصرف بالثروة والموارد المحلية والاحتفاظ بها ضمن حدود الجمهورية. كما تجدر الإشارة أيضاً من جهة أخرى إلى إقليم «كوسوفو» الفقير، الألباني المشاعر حتماً، ولكنه رافع راية المطالبة بسياسة الدعم والخروج من الحرمان.

الحقيقة أنه لا يمكننا القول أنه هناك مناطق

بأكملها بقيت على هامش التنمية فقد خصصت ميزانية على المستوى الفدرالي، للتضامن مع الجمهوريات الأقل تقدماً، ومساعدتها على تجاوز وضعها المتخلف. فإذا أخذنا «كوسوفو» على سبيل المثال، وهو إقليم متأخر ومستقل ذاتياً ضمن جمهورية الصرب، نلاحظ أن نسبة الاستثمارات الصناعية فيه هي 56,5 % مقابل 50 % كمتوسط عام للبلاد. ومع ذلك فإن التطور اللامتكافي استمر بسبب الفروقات والميزانية المذكورة لم تكن الحل. ويؤكد المسؤولون اليوغسلافيون أن الحل هو في التحرك الذاتي، والتمويل الذاتي، وقد أدى هذا التمويل إلى إحراز تقدم في منطقة متأخرة هي «الماسيدوان» بينما في «كوسوفو»، فقد بقي الاعتماد على الاستثمارات التي يقدمها الصندوق الفدرالي والتي تصل نسبتها إلى 70 % من مجموع الاستثمارات في الإقليم. ولا يخفي هؤلاء المسؤولون انتقادهم للأخطاء المرتكبة في سياسة التوظيف، واختيار التكنولوجيا الملائمة وتوجيه التعليم. لقد أدت هذه الأخطاء إلى بروز العاطلين عن العمل والطلاب في واجهة الاضطرابات التي حدثت عام 1981 والتي فسرها المسؤولون عن جهل بأنها التعبير عن نزعة ألبانية أو تدخلات خارجية. إذا وضعنا جانباً حالة إقليم «كوسوفو» وألقينا نظرة عامة على الوضع نلاحظ أن المشكلة المطروحة اليوم هي القوميات مع ما تنطوي عليه من معان ومضامين اقتصادية؛ ولهذه المشكلة بُعدان:

- بُعد محلي ضيق يتمثل بالسياسات الاقتصادية على مستوى كل جمهورية، وهي سياسات قاصرة عن إدراك أهمية الترابط الأوسع أي مع التكامل الاقتصادي المفيد للجميع.

- النزعة إلى إقامة جهاز دولة صغير في كل جمهورية يكون مرتكزاً للتكنوقراطية والبيروقراطية المحلية، مما يفسح المجال أمام خطر «انفجار السوق اليوغسلافي»

وخطر الانغلاق والتكلس ضمن «دولة جمهورية».

3- أية سياسة تستطيع استيعاب هذا الوضع وتجاوزه؟

يبدو أن السياسة المعتمدة في يوغسلافيا هي موازنة المصروفات والاستثمارات لصالح التراكم الانتاجي، مع اعطاء الأولوية للعمل ذي الانتاجية العالية والمرتبط بالتصدير. إذن لا محيد عن المشاركة في التقسيم الدولي للعمل، والمواظبة على استيراد التكنولوجيا الغربية بالعملة الصعبة، واللهات المتواصل وراء هذه العملة، والبحث عن الأسواق الخارجية شرقاً وغرباً وفي العالم الثالث. ولكن ما هي الوسائل التي تعتمد عليها هذه السياسة؟ لقد تعرض المؤتمر الثاني عشر للحزب لهذه الوسائل وقرر بعض المواقف والاتجاهات المحددة لها:

- لقد استبعد اللجوء إلى الدولية والمركزية وانتقد بشدة الدولة والمصارف لأنها تعيق عملية التحكم بالدخل من قبل العمال.

- بما أن الليبرالية التيسيرية الباحثة عن الانتاجية تصطدم بالعمالة الزائدة في المؤسسات فقد توجه الاهتمام إلى المشروعات الخاسرة وامكانية اصلاح أحوالها حتى ولو أدى ذلك إلى عزل مجالسها العمالية، وتسريح عمالها، وإعادة تأهيلهم لمجالات وظائف أخرى. ولا يخفى أن ذلك مدعاة للتوتر الاجتماعي والاضرابات.

- التشديد على التماسك واللحمة، وتغليب الميل إلى الاتحاد وتعزيز بناءاته مع المطالبة بالديموقراطية.

وأخيراً فإن ظللاً من الحيرة بين المركزية والتيسير الذاتي خيمت حيناً على أجواء المؤتمر، وارتفعت أصوات تدعو إلى التخلي عن فكرة «ديكتاتورية البروليتاريا»، والتخلص من «المركزية الديموقراطية»، وإحلال التعددية الايديولوجية داخل الحزب. إلا أن

هذه الظلال والأصوات رفضت، واستمرت التوجهات العامة للنظام الاشتراكي. وكأن الخيارات الحاسمة قد أرجئت إلى مرحلة مقبلة.

هذه الصورة التي قدمها «شوفييه» في صيف 1982 تظهر لنا المجتمع اليوغسلافي وكأنه أسير ما فيه من تفاوتات اجتماعية، وفروقات قومية، واختلافات جهوية. وما يطفو اليوم على سطحه من أحداث لا يبدو غريباً عن تلك الصورة. ولا نظن أن الأمور تغيرت كثيراً عما كانت عليه بالأس الفاتت فهل هذه فقط هي ثمرة التجربة اليوغسلافية في مجال التيسير الاجتماعي؟ للإجابة على ذلك لا بد من التعرف على أهم الملامح التي تميز هذه التجربة.

ثالثاً- ملامح التجربة اليوغسلافية

إن الحديث عن التجربة الاجتماعية، أو عن الفعل التاريخي عموماً، لا يستقيم دون التعرف إلى ثلاثة محاور على الأقل: الفكر الموجه لهذه التجربة، والصيغة أو الصيغ المعتمدة لتأمين متطلبات العيش والرفاهية، وأخيراً مقدار ما تسمح به من الاحساس بالحرية وممارستها.

ضمن هذه المحاور الثلاثة سنحاول رسم الخطوط العريضة للتجربة موضوع بحثنا:

(1) الطريق اليوغسلافي إلى الاشتراكية: الاشتراكية في يوغسلافيا هي بالمعنى العام الاشتراكية العلمية التي صاغها وعمل لها ماركس وانجلز ولينين وغيرهم من فلاسفة الطبقة العاملة الثورية وقادتها. غير أن الانتماء إلى هذا المعنى العام لا يعني انتفاء الفوارق النظرية والعملية، وحتى التناقضات الحادة، بين النظم والبلدان المسماة «اشتراكية». ولعل التجربة الاشتراكية اليوغسلافية قد أعطت باكراً المثل الحي على ذلك⁽²⁾. فبعد فترة قصيرة من الاقتداء بنموذج «الديمقراطية الشعبية» والاعتماد على الدولة وأجهزتها

بارز بل كان اشراكهم على سبيل التشاور وتقديم الاقتراحات عبر مكاتبتهم النقابية. ولكن ابتداء من عام 1949 أخذت تظهر عيوب هذا الوضع وبدأت الحملة ضد المركزية والبيروقراطية، وأخذ دور المجالس العمالية الاستشارية يزداد أهمية في حل المشكلات خصوصاً في المشروعات الكبرى.

(ب) المرحلة الثانية: لقد شكلت هذه المرحلة منعطفاً في سير الإنماء الاشتراكي كان من دواعيه التحول عن المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي (1948)، وظهور بوادر أزمة اقتصادية وما يرافقها عادة من تملل شعبي، وبروز أخطاء على مستوى الدولة والتسيير الإداري. وكان لا بد من توجه جديد في الإدارة والاقتصاد تجسد في صدور القانون الأساسي المتعلق بتسيير المنشآت (حزيران 1950). لقد أوكل القانون إلى «المنتجين المباشرين» مهمة التسيير وفقاً لمبدأ «المصانع للعمال» وضمن الخطة الموضوعة من قبل الدولة، وقواعد التمثيل الديمقراطي (المجلس العمالي ولجنة التسيير). وخلال عقد من التجربة العملية التي رافقها بعض الأخطاء، واغتنت بفضلها خبرة العمال، برزت مؤشرات التغيير أهمها ما يلي:

- في نهاية 1951 تمّ إلغاء الخطط الاقتصادية السابقة التي كانت تحد من المشاركة العمالية.

- غزا التسيير الشعبي الذاتي قطاعات جديدة هي السكك الحديدية والاتصالات والتجارة والفنادق، ثم أعطي في سنة 1958 المنتفعون من الخدمات الثقافية والصحية والسكنية الحق في الإدارة الذاتية ضمن المؤسسات التعليمية، السينما والمسرح والمكتبات، والضمان الاجتماعي، والمستشفيات والمستوصفات، وبنيات السكن. وفي سنة 1959 تمّ تحديد طرق إدارة هذه المؤسسات، وشؤونها المالية نظراً لاختلافها عن نظميات العمل الأخرى.

المركزية والبيروقراطية، أخذ القادة والمسؤولون اليوغسلافيون يتحدثون عن طريقهم الخاص إلى الاشتراكية، ويعدون لذلك العدة النظرية والأطر العملية والتنظيمية. فعلى الصعيد النظري تركزت الجهود لتوضيح مقولة ماركس حول الانطفاء التدريجي لدور الدولة، ولتفسير المعنى الحقيقي لمسائل الملكية الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي، والتسيير الذاتي. وعلى الصعيد العملي صاغوا توجهاتهم الاشتراكية في قوانين دستورية، وعملوا على ادخال اصلاحات اقتصادية وسياسية تعزز الدور العمالي الانتاجي والديمقراطي، وتلائم بين البناء الاشتراكي ومغامرة الانخراط في السوق العالمي، وتكرس خطأ في السياسة الخارجية مستقبلاً ازاء المعسكرين الجبارين. وقد أدى كل ذلك إلى الاعتراف بخصوصية تجربتهم وتمايز اشتراكيتهن.

في دراسة عن «قواعد النظام الاشتراكي في يوغسلافيا» يعتبر «دوسان لوبان» أن هذه القواعد هي: الملكية الاجتماعية، والتخطيط ودور السوق، والتسيير الذاتي، وتوزيع الدخل⁽³⁾. ولا نبالغ اذا قلنا أن التسيير الذاتي هو أساس هذه التجربة لأنه يتضمن ذلك الرد على مخاطر سلطان الدولة، وذلك البعد الديمقراطي في ممارسة العمل وشؤون الحياة الأخرى، وتلك المشاركة في التخطيط للإنتاج وتوزيع نتائجه.

(2) نشأة وتطور التسيير الذاتي: بالاعتماد على دراسة «دوسان لوبان» التي سبقت الإشارة إليها يمكن تحديد ثلاث مراحل في عملية النشأة والتطور هذه:

(أ) المرحلة الأولى: تبدأ عام 1945 مع تغيير النظام، وارساء النظام الاجتماعي والاقتصادي على أسس جديدة. كانت الدولة هي محط الأنظار، وكان هناك ما أطلق عليه التسيير الإداري بفضل أجهزة الدولة، وتخطيطها المركزي، التفصيلي والشامل. كان كل شيء بيد الدولة. ولم يكن للعمال وممثلهم دور

- في سنة 1953 تم توسيع دائرة المؤسسات التمثيلية بإنشاء «مجلس المنتجين» وتفويضه بعض صلاحيات وحقوق الدولة.

- في سنة 1954، وفي سنة 1958، حصلت تغيرات في توزيع الدخل وتحريره من رقابة الدولة. (ومع ذلك بقيت الدولة تحتفظ بحوالي 75 % من الامكانيات لإعادة الإنتاج وتوسيعه بفضل الاقطاعات الضريبية).

بالرغم من هذه التغيرات لم تتمكن الطبقة العاملة في هذه المرحلة من احتلال موقع القيادة في علاقات الإنتاج.

(ج) المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بصدور دستور جديد لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية في 7 نيسان 1963 يكرس التسيير الذاتي ركناً أساسياً في تعريف الدولة والشعب، ويعطيه الطابع الاجتماعي المحدد والمقتن، ويدخل تجديداً حقيقياً في تنظيم السلطة والتسيير. وبناء عليه حدد الرئيس «تيتو» معنى هذا التحول كما يلي: «إن جذب كل مواطن إلى عملية التسيير والتقرير، ومنحه أقصى امكانية لرؤية نتائج عمله، لتقدير هذه النتائج وقياسها، كل ذلك يعني أن نجعل منه ذلك الإنسان «الحُر» والمستقل اقتصادياً الذي يعيش عمله، محرراً من كل وصاية ومن الآثار الأخيرة للإجاعة»⁽⁴⁾. وهكذا أصبح حق المواطن بالتسيير الذاتي حقاً لا يمكن خرقه أو الاعتداء عليه (المادة 34)، ومن هذا الحق تنفرع سائر الحقوق المرتبطة بالعمل ووسائله. وتحت عنوان «التنظيم الاجتماعي والسياسي» اعتبر الدستور التسيير الذاتي تعبيراً عن مبدأ سيادة الشعب، وهذه لا تقتصر على النشاط المهني والإنتاج بل تشمل جميع المجالات. إن وظائف السلطة وتسيير الشؤون الاجتماعية هي وفقاً للدستور مناطة بالهيئات التمثيلية بدءاً من أصغر مؤسسة وانتهاء بالهيئة أو الجمعية الاتحادية لعموم

يوغسلافيا (ستحدث عنها في فقرات لاحقة).

(3) الاصلاح الاقتصادي: قبل عام 1960 كان الوضع الاقتصادي، على الرغم من الصعوبات يسجل تحسناً. ولكن بعد ذلك، خصوصاً بين 1961 و 1962 عرفت يوغسلافيا تخلخلاً في وضعها الاقتصادي أدى إلى شيء من التضخم وارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من الاجراءات المتخذة للحد من الاستهلاك، وتشجيع حركة التصدير إلا أن المشكلة الأساسية بقيت واستمرت وهي: اتساع الإنتاج مع انتاجية عمل منخفضة. وكان لا بد من ادخال تغييرات على النظام الاقتصادي أبرزها إلغاء بعض الضرائب وتخفيض بعضها الآخر عام 1964، واصدار تشريعات اصلاحية مهمة عام 1965 عرفت باسم «الاصلاح الاقتصادي». فهاذا كان من أمر هذا الاصلاح؟ وما هي نتائجه؟

(أ) كان القصد من هذا الإصلاح الوصول إلى اقتصاد السوق، الحديث، والإنتاجي والمستقر والعقلاني. أما الخطوات والإجراءات فقد شملت أولاً الأسعار للتقليل من الهوة بين أسعار المنتجات الأولية والمنتجات المصنعة، بين أسعار السوق الداخلي والأسواق الخارجية، بين سعر الدولار وسعر الدينار. كما تم خفض الرسوم الجمركية، وزيادة حصة التنظيمات الاقتصادية من الدخل قياساً على المرحلة السابقة (وصلت هذه الحصة إلى 71 % من الدخل وخفضت حصة الدولة إلى 29 %)، وتعزيز قدرة المؤسسات المسيرة ذاتياً واعطاؤها قدراً أوسع من الاستقلال يتيح لها التعاون أو الاندماج من غيرها بصرف النظر عن الحدود والاعتبارات الجغرافية.

كان الهدف من هذه الإجراءات تسوية الأسعار الداخلية من الأسعار العالمية وتحقيق اندماج أفضل مع السوق العالمي. وقد ساعد على ذلك التسيير الذاتي وما أتاحه من شعور بأن المصلحة الجماعية

والفردية موضوعة على المحك.

(ب) النتائج: لقد ساعد ذلك الإصلاح على إيقاف موجة التضخم نسبياً وافساح المجال أمام بعض عناصر الاستقرار، إلا أن الصعوبة الكبيرة التي ولدها هي عدم التناسب المادي والبنوي، سواء على الصعيد الاقتصادي العام، أم على صعيد بعض القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، وكذلك ارتفاع المداخل الشخصية إلى حد يفوق نمو انتاجية العمل.

إذا حاولنا تتبع ما أدى إليه دستور 1963، والإصلاح الاقتصادي الصادر عام 1965 نلاحظ أن مشاكل عديدة أظهرتها الممارسة مما أدى إلى تبني الجمعية الاتحادية في 30 حزيران 1971 مجموعة من التعديلات الدستورية طالت قضايا كثيرة وتفصيلية (توزيع الدخل، والعمل المشترك، النظام المصرفي، العلاقة بين الجمهوريات والاتحاد، الدفاع الوطني، السياسة الخارجية... الخ). وفي عام 1972 دعا الرئيس «تيتو» الحزب إلى تطهير صفوفه من «العناصر المعادية للاشتراكية والتسيير الذاتي» وبدأت فترة من التشدد الإيديولوجي وإعادة النظر في بعض المبادئ والمفاهيم التي أدت في التطبيق إلى بعض الصعوبات الاقتصادية والسياسية القائمة في يوغسلافيا.

4- التسيير الذاتي في القطاعات الأخرى: وهذه تشمل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات التعليمية والثقافية والصحية.

(أ) في القطاع الزراعي يجري التحول بطيئاً قياساً على الوتيرة المسجلة في القطاع الصناعي. ويتسم هذا القطاع بطغيان الاستغلالات العائلية الصغيرة المساحة (أقل من عشر هكتارات وتصل نسبتها إلى 90 % من المجموع) وتعارضها مع الاستغلالات الواسعة التابعة للدولة. ويصدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني عام 1953، الذي يضع حداً للزراعة الجماعية والانتساب الإجباري للتعاونيات، ويرعى نوعاً من الملكية

الخاصة للأرض تقلص القطاع التعاوني كثيراً (4/5) التعاونيات حلت في أواخر ذلك العام) وتبين عام 1971 أن 96 % من العاملين في الزراعة يستغلون استغلالاً خاصاً، أقل من 85 % من الأراضي المزروعة ويتجون 74 % من الإنتاج الزراعي⁽⁵⁾. أما المشروعات الزراعية القائمة على أساس الملكية الاجتماعية فإنها تضم مزارع وتعاونيات تطبق مبدأ التسيير الذاتي المعمول به في القطاع الصناعي، كما تضم أيضاً مشروعات تحدد بنفسها نظامها الداخلي للتعاون والتسيير، وأسلوب تعاملها مع القطاع الزراعي الخاص. ويبدو أن الظاهرة التعاونية في الريف اليوغسلافي لم تستطع التوصل إلى تجسيد دورها التاريخي في العملية الاشتراكية أو أن التعلق بالملكيات الصغيرة الخاصة قوي، بل يزداد قوة، وبدأت تظهر فئة من «الكولاك» الصغار، المرتاحة مادياً، بفعل التوجه الليبرالي وتعزيز أواليه السوق. وهذا يزيد التفاوت بين فئات الفلاحين (70 % من العائلات الفلاحية تملك 43 % من الأراضي الخاصة، و 13 % تملك 33 % من هذه الأراضي). ويعتبر د. أحمد البعلبكي أن النهج التعاوني في يوغسلافيا معطل، وفاقد لسبب وجوده كأداة لإقامة الاشتراكية. إنه مجرد جهاز وسيط لدمج مصالح القطاع الخاص بمصالح المتحدرات. وهو لا يرى حلاً للمسألة الزراعية والتعاونية إلا بتجاوز المأزق الذي جرت إليه علاقات السوق⁽⁶⁾.

(ب) قطاع الخدمات التعليمية: صدر القانون العام حول النظام المدرسي عام 1958. ويحدد هذا القانون الكيفية التي تدار بها المؤسسات التعليمية. فهذه تدار من قبل المعلمين والمواطنين المنتخبين من قبل تنظيماتهم الاجتماعية أو المعينين من قبل أجهزة الدولة المختصة. ويضاف إلى هؤلاء ممثلون منتخبون من قبل الطلاب الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة. وهكذا فإن التربية هي شأن تتولاه المجالس التربوية

الدخل على مستوى الأقاليم والقطاعات الاقتصادية وفي المستويات الفردية⁽⁸⁾.

(أ) على مستوى الأقاليم هناك جمهوريات متعاطمة الدخل، وجمهوريات متدنية الدخل. وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة ضاعفت دخلها ما بين 1947 و1966 إلا أن الفوارق مع الأولى أصبحت من 1 إلى 5 بعد أن كانت من 1 إلى 3.

وعلى المستوى القطاعي تبدو الصناعة متفوقة بصورة ملحوظة على الزراعة من حيث الدخل.

(ب) على مستوى الدخل الفردي: كان متوسط الدخل الشهري عام 1970 حوالى 500 فرنك فرنسي أي حوالى 1150 ديناراً (حسب معدل سعر الصرف في تلك الفترة). وخلافاً للوضع في البلاد الغربية فإن مروحة الدخل تبقى أكثر انغلاقاً. ويختلف الدخل الفردي بين منشأة وأخرى. وبين منطقة وأخرى (هناك فارق واضح في الاستهلاك العائلي بين الريف والحضر نسبته 1 إلى 2).

أما فيما يتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة فإن السباق مستمر منذ الخمسينات بين الأسعار والمداخيل على الرغم من المحاولات الدؤوبة لخلق وضع ثابت ومستقر.

6- التسيير الذاتي وممارسة الديمقراطية: إن تطبيق مبدأ التسيير الذاتي يتم من خلال عدد من الأجهزة والهيئات التمثيلية وبناء على قواعد الانتخاب والتفويض. وتتأثر فعاليته وجدواه بالحدود الواقعية للممارسة الديمقراطية وبالذور الذي تلعبه المنظمة الحزبية. لنلق نظرة سريعة على هذه العناصر⁽⁷⁾:

(أ) في تنظيم التسيير الذاتي العمالي داخل المنشأة الاقتصادية اليوغسلافية ينبغي التمييز بين السلطات العائدة للتسيير والقيادة الإدارية والتقنية. الأولى هي المعول عليها أصلاً، والثانية هي العنصر الضروري

في مستوياتها المتعددة (المحلية والجمهورية والاتحادية). أما التمويل فهو يؤمن بمقتضى قانون 1967 عن طريق ضرائب خاصة تقتطع من الأرباح الفردية ومداخيل الحرفيين والمزارعين الذين يعملون لحسابهم.

ونجد نمط التسيير ذاته مطبقاً في المؤسسات الثقافية من مسرح، وسينما، وإذاعة، وتلفزيون... الخ. أما في القطاع الصحي والضمان الاجتماعي فإن أجهزة التسيير الذاتي تعمل منذ 1965 بمقتضى مرسوم صادر عن المجلس التنفيذي الاتحادي.

5- الدخل وتوزيعه: تحدد المادة (12) من دستور 1963 حق العامل من الدخل كما يلي «تمشياً مع مبدأ توزيع النتائج بحسب العمل المقدم، لكل عامل ينتمي إلى منظمة العمل الحق بدخل مناسب لتتاج عمله والعمل المنجز من قبل وحدة العمل والمنظمة مجملها». وقد دعا أحد مسؤولي الحزب البارزين «ادوار كرديج» بعد ذلك بعام واحد، أيام المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوغسلاف، إلى اعتبار هذا المبدأ هو المقياس بين مختلف أطراف المجتمع ومنشأته ومستوياته وصولاً إلى الموجبات تجاه الاتحاد اليوغسلافي. يتم توزيع المداخيل في وحدات العمل بعيداً عن تأثير الدولة، ووفقاً للنتائج المحققة، ومراعاة لبعض الاعتبارات كدراية العامل، والتزامه بالعمل، ومسؤوليته الوظيفية، وحماسه، وسلوكه مع الزملاء. وقد وجهت انتقادات للطريقة التي يتم فيها توزيع الدخل أي لترك العمال يقومون بهذه المهمة بأنفسهم⁽⁷⁾. ويبدو أن بعض الانحرافات ظهرت نتيجة تفضيل الجانب الشخصي على الجانب العام ولكنها صححت بفضل وعي المجالس العمالية على أن السبيل لزيادة الدخل هو تنمية قوى الإنتاج والتراكم ورفع مستوى الإنتاجية.

على الرغم مما تقدم، فقد أمكن تسجيل تفاوت في

المجلس العمالي بناء على اقتراح تقدمه لجنة قوامها ممثلون عن تنظيم العمل والمجتمع المحلي. المدير هو من مستخدمي المنشأة، هو الرئيس وهو التقني، ويمكن أن يساعده في عمله مجلس استشاري داخل. أما صلاحياته فتحدها أنظمة المنشأة. وهو يمكن أن يعزل من قبل المجلس العمالي أو نتيجة لإدانته من التفتيش المالي.

- ويدخل ضمن تنظيم التسيير الذاتي داخل المؤسسات الدور المعطى لوحدة العمل التي ظهرت عام 1958، وتمت وتوسعت بفضل الإصلاح الاقتصادي عام 1965. وكان الهدف من إنشائها: التسيير الذاتي، والنهوض بمستوى الإنتاجية، وتوزيع الدخل بحسب نتائج العمل. وتتوزع المنشأة إلى عدد من الوحدات التقنية والاقتصادية والوظيفية. أما تسيير الوحدة فهو نفسه المعمول به في تسيير المنشأة (مجلس الوحدة، رئيسها المنتخب، اجتماعاتها الدورية... الخ).

(ب) الهيئات التمثيلية خارج المنشآت الاقتصادية تأثرت بالعناصر الجديدة التي أدخلها نظام التسيير الذاتي لأن الانتخابات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الممارسة التسييرية. وتأتي الجمعية الفدرالية في مقدمة هذه الهيئات، تليها الجمعية الجمهورية ثم الجمعية المحلية أو «الكُمونة».

- الجمعية الاتحادية هي ذروة السلطة والتسيير الذاتي الاجتماعي، وهي التي تحدد السياسات، وتبت بالقضايا الجوهرية على مختلف الصعد، ولها حق التشريع والرقابة. تتكون الجمعية من خمسة مجالس هي: المجلس الإتحادي، مجلس التنظيم السياسي، مجلس التربية والثقافة، مجلس الصحة والشؤون الاجتماعية، المجلس الاقتصادي.

- الكُمونة: هي الخلية الأساسية، وهي المثل الحي على التسيير الذاتي الاجتماعي وقد اعتبرت المادة 73

والمساعد. ومن تجسدهما معاً، وعبرهما، يستطيع العمال ممارسة دورهم التسييري عبر المجلس العمالي ولجنة التسيير والمدير.

- المجلس العمالي: هو السلطة العليا في المنشأة، وهو الذي يتخذ القرارات الأساسية المتعلقة بها. يتراوح عدد أعضائه بين 15 و 120 عضواً ينتخبهم العمال في بداية كل سنة بالاقتراع السري. وتقدم قائمة الترشيحات إما من قبل الجماعات العمالية مباشرة وإما عن طريق تنظيياتهم النقابية.

كل عضو يحق له أن ينتخب وينتخب (ما عدا المدير وبعض أعضاء لجنة التسيير). وقد حدد الدستور في مادته التاسعة للعامل حقوقه وواجباته بوضوح كامن في مجال التسيير الذاتي للمؤسسات يذكر منها: إدارة العمل وتنظيم الإنتاج، تبادل السلع والخدمات، استعمال الإمكانيات والوسائل الاجتماعية، توزيع الدخل، تنظيم وتحسين شروط وعلاقات العمل، الإدماج بين المؤسسات كلياً أو جزئياً... الخ.

أما طريقة عمل المجلس فهي تتبع الأصول والإجراءات المكرسة ديمقراطياً في إدارة الجلسات وقواعد التصويت، واتخاذ القرارات.

- لجنة التسيير: ينتخبها المجلس العمالي في أول اجتماع يعقده، ويتراوح عدد أعضائها بين 3 و 11 ينتخبون بالاقتراع السري على أن تكون غالبيتهم الساحقة من العاملين مباشرة في الإنتاج. تتولى اللجنة مهام المجلس التنفيذية، وهي المسؤولة عن سير المنشأة، وتنظيم مخططاتها وحياتها الداخلية، وترشيد الإنتاج وزيادته. ويمكنها الاستعانة بلجان استشارية فرعية لتيسير عملها. تجتمع أسبوعياً ولا تكون اجتماعاتها مفتوحة للعمال.

- المدير: هو حارس الشرعية الموكل تنفيذ قرارات أجهزة التسيير وتنظيم العمل. يتم تعيينه من قبل

ولكن غير كاف كما يقال، من هنا أهمية التعرف على ما يجري واقعياً في الحياة اليومية. وهذا ما نفتقر إليه عملياً وفيها جمعناه من بيانات عن الوضع اليوغسلافي. وإزاء ذلك فإن أي موقف أو وجهة نظر يبقى افتراضياً ولا يمكننا أن نبني عليه.

أما عن دور الحزب فإن المسؤولين اليوغسلاف يحرصون على تصوير هذا الدور ضمن إطار التوجيه الإيديولوجي الطليعي لتحقيق المصالح الأساسية للعمال ولتشديد نظام التسيير الذاتي. أما الدخول في التفاصيل الاقتصادية والتقنية، وفي التوظيفات والمداخل فهو قد يعرضه لمساوئ البيروقراطية والتكنوقراطية ويعيده إلى النزعة الدلوية التي عليه محاربتها. دوره دور التوجيه والتوعية⁽¹¹⁾.

ويشير «ميلان ماتيك» إلى الدور الديمقراطي لرابطة الشيوعيين على مستوى القاعدة بهدف تعزيز النظام الانتخابي، والديموقراطية الداخلية، وتنمية الدور المستقل والوعي للناخبين. إن دوره ليس الاحتفاظ بالسلطة والتصرف بقوة خارجية، بل هدفه تجاوز السلطة تدريجياً وحتى يتم ذلك عليه أن يتجاوز ذاته، ويقاوم باستمرار الميول البيروقراطية والتكنوقراطية المتلازمة مع سيطرة أقلية تولدت بفعل حركة التنمية ذاتها⁽¹²⁾. وهنا أيضاً لا بد من التساؤل عن حقيقة الأمور المطروحة انطلاقاً من الفكر البسيطة والصائبة التي تطرح قضية التفاوت بين النظريات والممارسات العملية. يكفي أن نشير فقط إلى العزوف الكبير الذي تبينه الفلاحون تجاه الحزب كما تبينه دراسة د. أحمد بعلبكي وغيرها من الدراسات.

رابعاً - إمكانات وحدود البناء الاشتراكي على الطريقة اليوغسلافية:

السؤال عن هذه الإمكانيات والحدود لا يمكن أن يكون لمجرد السؤال، أو نوعاً من «التنظير» المعزول

من دستور 1962 أن «التسيير الذاتي للمواطنين على صعيد المجتمع المحلي هو القاعدة السياسية لنظام اجتماعي وسياسي موحد». وقد ارتكز التسيير أساساً على التنمية المحلية، وهو يتجسد بالمجلس المحلي الذي يمثل المواطنين الراشدين ويتخب من قبلهم، وبالمجلس العمالي الممثل لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المجتمع المحلي يتم «التصعيد» إلى الجمعية الجمهورية أو الاتحادية.

(ج) النظام الانتخابي ومبدأ التفويض: المبدأ الأساسي لهذا النظام هو التفويض المحلي انطلاقاً من أن المواطن ليس فرداً معزولاً تمنحه السلطة السياسية المركزية (الدولة أو البيروقراطية) الحق الانتخابي المجرد. الواقع أن هذا المواطن يتأثر وضعه حكماً بالعمل المشترك والتسيير الذاتي وذلك على مستوى «الكمّونة» التي تعتبر أساس النظام الاجتماعي والسياسي. وما يميز النظام الانتخابي عن سائر الأنظمة المماثلة في العالم هو طريقة الترشيح. فهذا لا يتم برقابة فورية بل يتم من قبل الجمعيات القاعدية (اجتماع الناخبين ومجتمع الشغل). والديموقراطية المباشرة لا تقتصر على مجال واحد، بل تشمل كافة المجالات⁽⁸⁾. ونلاحظ أن أشكال وأجهزة التمثيل القائمة على التسيير الذاتي تتجاوز التمثيل السياسي الكلاسيكي لتؤمن الناحية الوظيفية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية، وذلك في مستويات عدة. باختصار، إن العامل المنتخب ليس ممثلاً ولا مكلفاً على أساس سياسي عام، بل هو يتصرف بصفته مفوضاً من العمال، وتكون مسؤولياته عادة مباشرة وأكمل مما هي عليه في النمط التمثيلي التقليدي.

(د) حدود الممارسة الديمقراطية الفعلية ودور الحزب «إن الأطر التشريعية والتنظيمية مهمة لإطلاق التعبير الحر والممارسة الخلاقة. هي شرط ضروري

عن واقع الحركة الشعبية في بلادنا. وهو لا يغلف حكماً تقويمياً جاهزاً.

على مستوى الامكانيات هناك قضايا طرحتها التجربة اليوغسلافية، وأصبح لها الآن دينامية مطلقة واقعياً. بعض معالمها معلوم، وبعضها الآخر مجهول أو هو في عالم الغيب، من هنا لا يقر اليوم مبدأ الترابط بين الخصوصية القومية والمنحى الاشتراكي المحدد وفقاً مع هذه الخصوصية؟ في يوغسلافيا تتعدد الانثنيات والمناطق والمواقع الاجتماعية وتحاول اشتراكية التسيير أن تكون الجامع المشترك، وأن يكون العمل المشارك وحصد نتائجه هما في أساس الإنتهاء والهوية. وهذا مكرس دستورياً. فهل تموضعت الامكانية وتأصلت في هيئة ونصاب؟ واشتراكياتنا «العربية» فيما وصلت إليه من تأصيل عسكري وقطاعات عامة تستأثر بها جماعات خاصة، هل جسدت طريقنا إلى الاشتراكية؟ وما هي هذه الاشتراكية؟.

والتسيير الذاتي أكد المشاركة العمالية والشعبية، وجسد الديمقراطية للمتخين في محيطهم المباشر. وهو الضامن للتخطيط، والمخطط للضمانات الاجتماعية ومقدار المداخل. وهذه تتحدد في المطاف الأخير باندفاعة المجموع العمالي على طريق المنافسة لاحتلال مركز مرموق في السوق العالمي، مركز يؤمن المستوى المادي المطلوب، وباستجابة هذا المجموع لدواعي الأمن و«معنويات» الدور الإنساني المنحاز للعالم الثالث، وغير المنحاز لأي من المعسكرين. هذا التوفيق بين متطلبات الحزب وصور الكرامة هل أصبح خصيصة يوغسلافية؟ ونحن الذين صفقنا لعبدالناصر في باندونغ، وهللنا له وهو يبني السد العالي ماذا نتوقع من واقعية حكمانا وهم يديرون أعينهم يمينا ويسارا، ويخرجون دائماً بالمعادلة السعيدة بين خير هذا وشر ذاك (وإذا الله قد عفا).

أما على مستوى الحدود فهل يمكن البحث في

التسيير الذاتي، العمالي الديمقراطي، دون التركيز على دور الحزب فعلياً، وأجهزة الدولة «البيروقراطية» واقعياً دون النفاذ إلى دور الجيش والبوليس وأجهزة القمع على الطريقة الاشتراكية؟ والريف بمناطقه المتخلفة عن المراكز الحضرية، وطابعه المحافظ، وزمنه الدائر على نفسه، ودون الارتقاء إلى حقيقة مستوى المعيشة المنخفض اجمالاً؟ ودون اختراق الأصداف السمكية و«المصلحة» للاندليجنسيا في تنازلاتها وفي الرموز الدالة على رفضها وممانعتها. وعندنا في البناء «الاشتراكي» هل هناك حدود أشد وأدهى من حدود الاشتراكيين أنفسهم؟

نكتفي بهذا القدر من التساؤلات لنشير إلى أنه على الرغم من ذلك حصل تفاعل وإلى حد ما «استلهم» مع التجربة اليوغسلافية، ولبعض من مقوماتها: اتحاد قوى الشعب العامل، والاتحاد الاشتراكي، والقوى الاشتراكية، والخط الجماهيري، والمشاركة الشعبية والخط الاشتراكي المستقل، وعدم الانحياز، تعابير هي نقاط تقاطع، وهي الهم المشترك لشعوب قلما وفقت إلى العثور على ما يناسبها واقعياً من صيغ وأنماط.

يمكننا أن نستخلص أخيراً أن التجربة اليوغسلافية بما هي واقع قائم، وإمكانية قابلة لتشكيل جديد، غير محدد، وغير معروف، يصعب أن يكون المثل والقذوة لأنها هي ذاتها لم تع امتدادها وحدودها إلا بعد التعارض بينها وبين من اعتبرته في البداية قدوة ومثلاً. لقد برهنت على شيء مهم هو أن التقليد الميكانيكي لا يدوم ولا يأتي بفائدة أو خير، والمعوّل عليه هو في الخلاصة انفتاح واستيعاب وعطاء جديد.

خامساً- التجربة اليوغسلافية في الميزان: حتى وضمن أية شروط ولأية غاية؟

لقد طرحت في البداية سؤالاً ولم أجب عليه

3- دراسة المراجع والكتب والتقارير وتكوين الملفات الأولى للبحث.

4- التعرف الحقل على التجربة موضوع التقييم.

5- العمل قدر المستطاع ضمن فريق عمل متعدد الاختصاصات ومتجانس التركيب، ومتقارب في رؤاه وفرضياته.

نأمل أن يتحقق شيء من هذا ويسفر لقاءنا عن توصيات في هذا الاتجاه. وإذا كان ما نتطلع إليه بعيداً في الأفق فإن اللقاء الباحثين العرب على تبادل الرأي والحوار، وتعاهدهم على مواصلة المسيرة العلمية والعملية هما من متطلبات النهوض القومي، وفي صميم عمليات البناء الاشتراكي العربي المتكامل. ثم إن توفير فرص هذا الالتقاء يستحق منا جميعاً كل تقدير وامتنان.

مباشرة هو: لماذا البحث في التسيير الذاتي وتجاربه الآن؟ إذا توافقنا على أن جهدنا مطلوب لأنه يضيء جوانب مختلفة في هذا الموضوع: جوانب نظرية وجوانب عملية ويمكن توظيفه لمصلحة شعبنا العربي في الجماهيرية ولإغناء تجربته الخاصة في التقرير والتسيير والانتفاع بخبرات العمل، إذا توافقنا على أن ذلك مطلوب الآن في إطار ما يجري من درس وتقويم هنا، فإن الأمانة تقضي التصريح بأنه لا يجوز لنا إجراء تقويم للتجربة اليوغسلافية، وغيرها من التجارب التسييرية، دون توفر شروط علمية ونذكر منها على سبيل المثال:

1- وضوح الرؤية الايديولوجية والسياسية للباحث وتبيان المقاصد من عملية التقييم.

2- تحديد عدته المفهومية ومدى صلاحية ونجاعة منهجياته وتقنياته وأدواته القياسية.

الحواشي

(1) أنظر ما أوردته جريدة «النهار» اللبنانية، الصادرة في 8 و 11 و 14 تشرين أول (أكتوبر) 1988، من أنباء تتعلق بالتزاعات ذات الطابع العرقي في جمهورية الصرب، والتظاهرات التي قام بها آلاف العمال والطلاب الساخطين لأسباب اقتصادية في «تيتوغراد»، عاصمة جمهورية «مونتينيغرو» Montenegro، وبحملة بعض المثقفين ضد رأس النظام جوزف بروز تيتو المتوفي عام 1980 واتهامه «بإجهاض النمو الاجتماعي» اليوغسلافي.

(2) تشير إلى طرد الحزب الشيوعي اليوغسلافي من «أسرة الأحزاب الشقيقة» في أثناء الاجتماع الذي عقده «الكومغورم» ببخارست صيف 1948، وبناء على طلب عاجل من الشيوعيين السوفييت نظراً لمنحاه الإيديولوجي التحريفي وتصرفاته المعادية لهم. وقد ردّ الحزب عنه تهمة التحريف واعتبر أن المسألة هي سياسية وجوهرها رغبة السوفييت في الهيمنة وفرض إرادتهم على الأحزاب الأخرى. ونتج عن ذلك مقاطعة جماعية ليوغسلافيا، ومعارك حدودية. وصراعات فكرية استمرت في زيارة خروتشوف لبلغراد عام 1955.

(3) DUSAN LUBEN, «Les bases du système socialiste en Yougoslavie» in «Autogestion No. 8, Juin 1969. Paris. pp. 100-132, et No. 9 Septembre 1969, pp. 155-189.

(4) المرجع السابق، ص 127.

(5) أنظر الموسوعة الفرنسية «يونيفرساليس» الجزء 16، ص 1041.

(6) أنظر د. أحمد البعلبكي، «التعاون الزراعي في الرهان اليوغسلافي»، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 119-143.

- (7) أنظر كتاب «دوشان بيلاندجيتش»، مرجع سابق، ص 26-39 حيث يجيب على السؤال التالي: العمال الذين يمارسون حقوق التسيير في المنشأة هل يلتهمون داخلها كلها؟
أنظر كذلك المقابلة التي أجراها «جان درو» مع «ادوار كاردلج» في المجلة الفرنسية «Autogestion» عدد 8، حزيران 1969، ص 20-24.
- (8) الموسوعة الفرنسية «يونيفرساليس»، ص 1042.
- (9) أنظر «التعاون الزراعي»، مرجع سابق، ص 126.
- (10) لمزيد من التفاصيل أنظر دراسة «دوسان لوبان»، مرجع سابق، ص 161-184، وكتاب «دوشان بيلاندجيتش»، «التسيير الاجتماعي»، كانون الأول 1965، (غير محدد فيه الناشر ومكان الصدور)، خصوصاً الملحق، ص 55-63.
- (11) Milan Matie, «L'autogestion sociale et les éléments nouveaux du système électoral en Yougoslavie» in Auto-gestion No 8, Juin 1969.
- (12) أنظر مقابلة «جان درو» مع «ادوار كاردلج»، مرجع سابق، ص 16-19.
- (13) أنظر مقالة «ميلان ماتيك»، مرجع سابق، ص 77-83.

مراجع مختارة

عدا ما ورد في مراجع في الحواشي نورد المراجع التالية باللغة الفرنسية:

- 1 - Corpet (olivier), «Le socialisme Yougoslave entre la bureaucratie et l'autogestion» in Autogestion, Paris, no. 30-31, Mars - Juin 1975, p. 5-12.
- 2 - Goricar (Joze), «L'autogestion ouvrière en Yougoslavie» in «Autogestion» no. 2, Avril 1967, p. 95-103.
- 3 - Markovic (Mihailo), «Les contradictions internes des états à Constitution socialiste» in «Autogestion» no. 30-31, Mars - Juin 1975, p. 13-28.
- 4 - Rudi (Supek), «Etatisme et autogestion» ouvrage collectif, Paris, Anthropos, 1973.
- 5 - Raptis (Michel) «Autogestion et parti», in «Autogestion», no. 1, Dec. 1966.
- 6 - Kardelj (Edward), «Les contradictions de la propriété sociale dans le système socialiste», Paris, Anthropos, 1976, 220 p.
- 7 - Caire (Guy), «L'économie Yougoslave», Paris, 1962.
- 8 - Meister (A), «Ou va l'autogestion Yougoslave?», Paris, 1970.